



دورة استراتيجية الاستثمار العام وحوكمة المحافظ



دورة استراتيجية الاستثمار العام وحوكمة المحافظ

المرجع: 411_133402 التاريخ: 13 - 17 ديسمبر 2026 المكان: مسقط الرسوم: Euro 5700

نظرة عامة

دورة استراتيجية الاستثمار العام وحوكمة المحافظ هي دورة متقدمة مدتها 5 أيام لقيادات الصناديق العامة، ويغادر المشاركون منها بحزمة استراتيجية الاستثمار العام والحوكمة. تربط الدورة الولاية الاستثمارية والأهداف المالية والقيمة العامة بالحوكمة والتوزيع الاستراتيجي للأصول وميزانية المخاطر والسيولة واختيار المديرين والملكية المسؤولة وإسناد الأداء والشفافية. يحول المشاركون توقعات المالك إلى قرارات محفوظة وأدلة مراجعة. تقدم أجائل للتدريب هذه الدورة في استراتيجية الاستثمار العام وحوكمة المحافظ.

الفئة المستهدفة

- وظائف الاستثمار العام المسؤولة عن الولاية والاستراتيجية والتوزيع وقرارات المحفظة
- وظائف لجان الاستثمار المسؤولة عن التحدي والاعتماد والرقابة والمراجعة
- وظائف المخاطر المسؤولة عن الشهية والحدود والسيولة والتركيز والتصعيد
- وظائف الحوكمة المسؤولة عن حقوق القرار والاستقلالية والمساءلة والشفافية
- وظائف رقابة المديرين المسؤولة عن الاختيار والتفويض والمراقبة وقرارات الإنهاء
- وظائف المالية والأداء المسؤولة عن المؤشرات المرجعية وإسناد الأداء والتقارير والتواصل مع المالك

تفترض الدورة أن المشاركين يعملون مع قرارات الاستثمار المؤسسي أو الحوكمة أو المالية أو المخاطر، ولا تتناول الاستثمار الفردي أو تقييم الأوراق المالية أو تقييم مشاريع البنية التحتية أو أساليب التداول.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

تدعم الدورة استراتيجية الاستثمار العام والرقابة عليه عبر ملاك الأصول المؤسسيين ومؤسسات المالية العامة.

- صناديق الثروة والاستقرار والادخار والتنمية والاستثمار الاستراتيجي
- صناديق التقاعد والاحتياطيات والأوقاف والتأمينات الاجتماعية العامة
- وظائف المالية الحكومية والملكية والمخاطر المالية
- فرق استراتيجية الاستثمار وإدارة المحافظ والمديرين الخارجيين
- إدارات المخاطر والامثال والتدقيق الداخلي والحوكمة
- وظائف الاستشارات الداعمة لسياسة الاستثمار المؤسسي وتقاريره



أهداف التعلم

بنهاية هذه الدورة، سيتمكن المشاركون من:

- بناء سلسلة قرار من الولاية إلى المحفظة
- تطبيق ضوابط الحوكمة وحقوق القرار
- تقييم التوزيع الاستراتيجي للأصول وميزانيات المخاطر
- تحليل أدلة السيولة والتركيز والمديرين
- استخدام أدوات الملكية وإسناد الأداء
- بناء سجلات شفافة لمراجعة الاستراتيجية والمساءلة

جدول الدورة

اليوم 1: هيكل الولاية والحوكمة

- خريطة ترجمة ولاية المالك وأهدافه
- شجرة النتائج المالية والقيمة العامة
- سجل أفق الاستثمار والقيود
- مصفوفة حقوق قرار المجلس واللجنة والإدارة
- التقييم الذاتي للحوكمة وفق مبادئ سانتياغو

اليوم 2: التوزيع وبناء المحفظة

- سجل سياسة التوزيع الاستراتيجي للأصول
- خريطة دور فئات الأصول ومحركات العائد
- أداة تشخيص تنويع المحفظة وتركيزها
- شبكة توزيع ميزانية المخاطر والحدود
- خريطة احتياجات السيولة والقدرة التمويلية



اليوم 3: التنفيذ والملكية

- لوحة قرار الإدارة الداخلية والخارجية
- بطاقة اختيار مدير الاستثمار
- إطار تفويض المدير ومراقبته
- خريطة سياسة الاستثمار المسؤول
- خطة الملكية النشطة والتصويت

اليوم 4: الأداء ومراجعة الاستراتيجية

- خريطة مؤشر السياسة والمحفظة المرجعية
- جسر إسناد أداء الاستثمار
- لوحة النتائج المعدلة بالمخاطر
- مصفوفة الشفافية وتقارير أصحاب المصلحة
- بروتوكول مراجعة استراتيجية الاستثمار وإعادة التوازن

اليوم 5: ممارسة استراتيجية الاستثمار العام

- تمرين مقترح: تشخيص الولاية والحوكمة
- تمرين مقترح: قرار التوزيع وميزانية المخاطر
- تمرين مقترح: مراجعة المدير والملكية
- تمرين مقترح: إسناد الأداء وتحدي الاستراتيجية
- التمرين الختامي: حزمة استراتيجية الاستثمار العام والحوكمة

التمارين التطبيقية

تستخدم الدورة أنشطة مقترحة لربط ولاية الاستثمار العام بقرارات محفظة خاضعة للمساءلة.

- نشاط مقترح: تحويل أهداف المالك والأفق والقيود وتوقعات القيمة العامة إلى ولاية استثمارية.
- نشاط مقترح: اختبار توزيع أصول مقابل التنوع وميزانية المخاطر والسيولة والتمويل.
- نشاط مقترح: مقارنة الإدارة الداخلية والخارجية وبناء بطاقة رقابة على المدير.
- نشاط مقترح: إسناد الأداء وعرض قرار موثق لمراجعة الاستراتيجية وإعادة التوازن.



الأسئلة الشائعة

لمن تناسب دورة استراتيجية الاستثمار العام وماذا تفترض؟

تناسب دورة استراتيجية الاستثمار العام قيادات ومتخصصي ملاك الأصول المؤسسيين الذين يعملون مع أدلة الاستثمار والحوكمة والمخاطر والمالية أو الأداء.

كيف تختلف استراتيجية الاستثمار العام عن إدارة الثروات الخاصة؟

تربط استراتيجية الاستثمار العام ولاية المالك والمساءلة العامة والحوكمة المؤسسية وحجم المحفظة والآفاق الطويلة والشفافية، بينما تركز إدارة الثروات الخاصة على أهداف العملاء الأفراد وقيودهم.

ماذا تتضمن الولاية الاستثمارية العامة؟

تحدد الولاية الاستثمارية العامة الغرض والأهداف والأفق والاستثمارات المؤهلة وشهوية المخاطر واحتياجات السيولة والقيود والحوكمة وحقوق القرار والتقارير وتوقعات المراجعة.

كيف تقيم الصناديق العامة التوزيع الاستراتيجي للأصول؟

تقيم الصناديق العامة التوزيع مقابل أهداف الولاية والأفق ومحركات العائد والتنوع وميزانيات المخاطر والسيولة واحتياجات التمويل وقدرة التنفيذ والتكاليف والسيناريوهات السلبية.

كيف تراجع مؤسسات الاستثمار العام أداؤها؟

تراجع مؤسسات الاستثمار العام الأداء مقابل مؤشرات السياسة وأهداف الولاية، مع إسناد نتائج التوزيع والتنفيذ والعوائد المعدلة بالمخاطر والسيولة والتكاليف ونشاط الملكية والقرارات المسؤولة.

الخاتمة

يغادر المشاركون بحزمة استراتيجية الاستثمار العام والحوكمة التي تضم خريطة الولاية وميثاق الحوكمة وسجل التوزيع وميزانية المخاطر وخريطة السيولة وبطاقة المدير وخطة الملكية ولوحة إسناد الأداء ومراجعة الاستراتيجية. تحول الحزمة توقعات المالك العامة إلى قرارات محفظة قابلة للتتبع. وتدعم الرقابة والشفافية والتعلم والتعديل المسؤول.